

تحليل مؤشرات المصارف الإسلامية والعمق المالي في السودان⁽¹⁾

أ.م. د عمار حمد خلف*

الباحث عقيل محمد رشيد*

باحثان وأكاديميان من العراق

* كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة بغداد

(1) البحث المستل من رسالة ماجستير غير منشورة.

المقدمة

تعدّ المصارف الإسلامية إحدى المؤسسات المالية التي تقوم بتعبئة المدخرات وتوجيهها داخل الإقتصاد، وهي بذلك تساهم بزيادة العمق المالي، ويهدف هذا البحث الى قياس مدى مساهمة المصارف الإسلامية في زيادة العمق المالي في السودان، وذلك من خلال إستخدام مؤشرات العمق المالي ذات العلاقة، وتعدّ السودان من أوائل الدول التي طبقت الصيرفة الإسلامية، فيرجع تأسيس أول مصرف إسلامي في السودان إلى عام 1976، ثم بعد ذلك تزايد عدد المصارف في السودان حتى أسلمت جميع المصارف عام 1992، وعند تحليل أنواع الودائع لدى المصارف السودانية نجد أن حجم الودائع الطويلة الأجل يشكل 51٪ من إجمالي الودائع لديها، بينما الودائع قصيرة الأجل تشكّل 49٪، وبتحليل صيغ التمويل لدى مصارف الإسلامية نجد أن صيغة المرابحة تحتلّ النسبة الكبرى للصيغ المستخدمة في التمويل، وعند تحليل دور المصارف في الوساطة المالية عن طريق إجمالي الودائع، أو أشباه النقود (الودائع طويلة الأجل) فإن دورها يقسم الى مرحلتين: الأولى مرحلة الإصلاحات التي إمتازت بالإرتفاع التدريجي في حجم الودائع إلى GDP.

أمّا المرحلة الثانية فهي مرحلة الأزمات التي مرّ بها الإقتصاد السوداني التي إنخفض فيها دور المصارف في الوساطة المالية، كذلك الحال بالنسبة للإئتمان إلى GDP، فبنفس الطريقة مرحلة الإصلاحات التي فيها الإرتفاع التدريجي للإئتمان الممنوح، ومرحلة الأزمات التي إنخفض فيها نسبة الإئتمان إلى GDP، وبالتالي فإنّ المصارف السودانية من خلال إتباع الصيرفة الإسلامية نجحت في زيادة العمق

المالي، ويلاحظ هناك زيادة مستمرة في نسبة الودائع والإئتمان الى GDP، خلال المدة من 2002 الى 2008، وهما المؤشران المستخدمان في قياس دور المصارف في العمق المالي، أمّا المدة الثانية 2008 الى 2014، فكان هناك نمو نسبة الإئتمان والودائع الى GDP، ولكن ليس بقدر النمو في المدة الأولى، والسبب ليس في قصور أداء المصارف إنّما بسبب الأزمات التي مرّ بها الإقتصاد، والدليل الآخر على نجاح المصارف هو نسبة الودائع الى M2 كان بين 67% - 71% طوال السنوات، هذا يدل على ثقة الجمهور فيها.

أولاً: مفهوم العمق المالي ونشأة المصارف الإسلامية في السودان:

تمّ تعريف العمق المالي بأنه (عملية التحسن في نوعية الخدمات المالية الوسيطة وكمياتها وكفاءتها)⁽²⁾، في حين يلاحظ ان (Mohsin S. Khan) لا يميّز بين العمق المالي والتطور المالي ويعدهما مترادفين، إذ إنه يستخدم نفس المؤشرات لقياس كلا المصطلحين⁽³⁾.

تعدّ السودان من أوائل الدول التي طبقت الصيرفة الإسلامية، إذ تمّ تأسيس أول مصرف إسلامي في عام 1977 هو مصرف فيصل الإسلامي، وهو كان مصرفاً بشراكة سودانية سعودية، ثم بعد ذلك توالى تأسيس المصارف الإسلامية في السودان، إذ تمّ تأسيس مصرف البركة عام 1984، ثم مصرف الغرب الإسلامي في نفس العام، وفي عام 1986 تمّ تأسيس البنك السعودي السوداني، ثمّ تأسس مصرف العمال الوطني عام 1988، بعدها بعام تأسس بنك الشمال، وهكذا تمّ تعميق أسلمة المصارف السودانية، وبعدها تم تكوين الهيئة العليا للرقابة الشرعية عام 1992، تهدف إلى إلزام المصارف الإسلامية التعامل بالنظام الإسلامي، إذ أسلمت جميع المصارف الإسلامية، والحقيقة ان سيطرة الإسلاميين المتمثلين بحركة الإخوان على الحكم في السودان كان وراء تطبيق السودان للصيرفة الإسلامية⁽⁴⁾، وفي عام 2014 أصبح هناك 37 مصرفاً في السودان، منها 5 مصارف متخصصة (إثنان منها مشتركة وثلاثة حكومية)، والمتبقي 32 مصرفاً (منها 24 مصرفاً مشتركاً ومصرف حكومي و7 مصارف أجنبية أيضاً تطبق صيغ التمويل الإسلامية)⁽⁵⁾، والجدول رقم (1) يوضّح ذلك:

(2) Escwa. Economic Trends and Impact: Banking Sector Lending Behavior and Efficiency in Selected Escwa Member Countries, New York, 2005, Issue No.3, p22.

(3) AndriyKulyk, 2002, Inflation and Financial Depth in Transition Economics, A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Art, National University of Kyiv-Mohyla, p2.

(4) عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، 1998، المصارف الإسلامية بين النظرية والواقع، دار أسامة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، ص 177

(5) البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي 2014، ص 59

جدول (1)
أسماء المصارف السودانية

| اسم المصرف | سنة التأسيس | التسلسل |
|------------|---------------------------------|---------|
| 1959 | البنك الزراعي السوداني | 1 |
| 1978 | مصرف الادخار والتنمية الاجتماعي | 2 |
| 2006 | مصرف التنمية الصناعي | 3 |
| 2008 | بنك الاسرة | 4 |
| 1998 | بنك الاستثمار المالي | 5 |
| 1994 | بنك ايفوري | 6 |
| 1995 | بنك ام درمان | 7 |
| 1913 | بنك الخرطوم | 8 |
| 1954 | مجموعة بنك النيلين | 9 |
| 1978 | بنك فيصل الإسلامي السوداني | 10 |
| 1978 | البنك السوداني الفرنسي | 11 |
| 1982 | البنك الأهلي السوداني | 12 |
| 1982 | بنك النيل الازرق | 13 |
| 1982 | البنك السوداني الإسلامي | 14 |
| 1982 | بنك التضامن الاسلامي | 15 |
| 1982 | بنك التنمية التعاوني الإسلامي | 16 |
| 1984 | بنك البركة السوداني | 17 |
| 1984 | بنك تنمية الصادرات | 18 |
| 1986 | بنك السعودي الإسلامي | 19 |
| 1988 | بنك العمال الوطني | 20 |
| 1992 | بنك الثروة الحيوانية | 21 |
| 1992 | بنك الشمال الإسلامي | 22 |
| 1993 | مصرف المزارع | 23 |
| 2001 | بنك الساحل والصحراء | 24 |
| 2002 | بنك سلوس | 25 |
| 2005 | مصرف السلام | 26 |

| اسم المصرف | سنة التأسيس | التسلسل |
|------------|-----------------------|---------|
| 2005 | البنك السوداني المصري | 27 |
| 2006 | بنك المال المتحد | 28 |
| 1976 | بنك أبو ظبي الوطني | 29 |
| 1967 | البنك العقاري | 30 |
| 2008 | بنك الجزيرة الأردني | 31 |
| 2008 | بنك قطر الوطني | 32 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي 2014
ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، [https:// ar. m. wikipedia. org](https://ar.m.wikipedia.org/wiki/)

ثانياً: تطور حجم الودائع لدى المصارف السودانية:

تعدّ الودائع إحدى أهم مصادر توفير الأموال للمصارف، والتي تساعدها للقيام بعملها، فإذا إستطاع المصرف زيادة حجم الودائع لديه، تزداد قدرته في منح الإئتمان، والقيام بنشاطاته التقليدية، إضافة الى ذلك فإن زيادة حجم الودائع تعكس الثقة العالية للجمهور بالمصرف، مما يدلُّ على أن المصرف يقوم بعمله بشكل جيد، لذلك إستوجب تحليل حجم الودائع وأنواعها في المصارف الإسلامية، من أجل تحديد قدرتها على القيام بأعمالها، والجدول التالي يوضّح حجم الودائع ونوعها في المصارف السودانية:

جدول (2)

حجم الودائع وأنواعها لدى المصارف السودانية للمدة (2002-2014)
(مليون جنيه)

| السنوات | ودائع قصيرة الأجل | ودائع طويلة الأجل | إجمالي الودائع |
|---------|-------------------|-------------------|----------------|
| 2002 | 1511 | 650 | 2161 |
| 2003 | 1979 | 892 | 2845 |
| 2004 | 2845 | 1074 | 3920 |
| 2005 | 4147 | 3184 | 7331 |
| 2006 | 4907.7 | 5011 | 9918.7 |
| 2007 | 5608.3 | 5732.8 | 11341.1 |
| 2008 | 6790.9 | 6675.4 | 13466.3 |

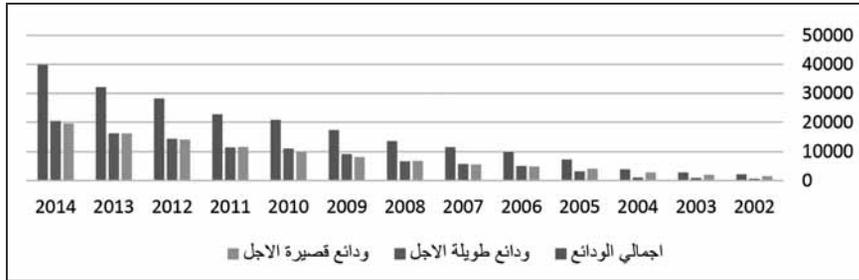
| السنوات | ودائع قصيرة الأجل | ودائع طويلة الأجل | إجمالي الودائع |
|---------|-------------------|-------------------|----------------|
| 2009 | 8134.7 | 9162.1 | 17296.8 |
| 2010 | 9893.7 | 10891.5 | 20785.2 |
| 2011 | 11447.9 | 11278.5 | 22726.4 |
| 2012 | 13952.1 | 14250.8 | 28202.9 |
| 2013 | 16071.6 | 16071.7 | 32143.3 |
| 2014 | 19526.3 | 20372.6 | 39898.9 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على

البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

شكل (1)

حجم الودائع وأنواعها لدى المصارف السودانية



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على

البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

من خلال الجدول رقم (2) يلاحظ تقسيم الودائع الى قصيرة الأجل وطويلة الأجل، إذ تضمّ القصيرة الأجل الودائع تحت الطلب، بينما تضمّ الطويلة الأجل الودائع الإدخارية والإستثمارية، ومن المعروف أنّ الودائع قصيرة الأجل لا يمكن إستخدامها في منح إئتمان طويل الأجل، وذلك بسبب ان هذه الودائع يتمّ السحب عليها بدون إخطار مسبق، وبالتالي ضرورة الإحتفاظ بسيولة مرتفعة في الصندوق من أجل إستخدامها لمواجهة السحوبات على هذه الودائع، أمّا الودائع طويلة الأجل فهي ودائع لا يمكن السحب عليها إلا بإخطار مسبق، الأمر الذي يتيح للمصرف إمكانية إستخدامها في منح إئتمان طويل الأجل، وبالتالي فإن زيادة حجم هذه الودائع لدى المصرف تزيد من إمكانية منحه للإئتمان، ومن خلال الجدول أعلاه يلاحظ ان الأهمية النسبية متساوية بالنسبة للودائع قصيرة الأجل والودائع طويلة الأجل، إذ بلغت نسبة الودائع قصيرة الأجل عام 2014

(49%) إلى إجمالي الودائع، بينما الودائع طويلة الأجل بلغت نسبتها (51%) إلى إجمالي الودائع، وهذا الأمر منح المصارف السودانية القدرة على القيام بمنح الإئتمان الطويل الأجل، لأن أكثر من نصف ودائعها هي طويلة الأجل، خاصة إذا ما علمنا أن الإحتياطي القانوني على الودائع 8% من إجمالي الودائع في عام 2009، ثم ارتفع ليكون 11% لغاية 2014 بإستثناء 2012⁽⁶⁾، أي أن نسبة الإحتياطي القانوني ليست مرتفعة بالشكل الذي يحد من قدرة المصارف على منح الإئتمان حتى بعد زيادته، وبالتالي فإن نوعية الودائع لدى المصارف السودانية تعطيها القدرة على منح الإئتمان.

(6) البنك المركزي السوداني،
المديرية العامة للإحصاء والأبحاث،
التقرير السنوي، سنوات مختلفة

ثالثاً: تحليل توزيع الإئتمان لدى المصارف السودانية:

1 - تحليل صيغ التمويل في المصارف السودانية:

من المعروف أن المصارف السودانية هي مصارف تمارس نشاطاتها بما يتلاءم والشريعة الإسلامية، وبالتالي فإنها عندما تقوم بمنح الإئتمان، تمنحه من خلال الصيغ التي تتلاءم والشريعة الإسلامية، لذلك إستوجب تحليل صيغ التمويل في المصارف السودانية لمعرفة أي الصيغ أكثر إستخداماً في منح التمويل، وحسب الجدول رقم (3):

جدول (3)

صيغ التمويل في المصارف السودانية للمدة 2002-2014
(مليون جنيه)

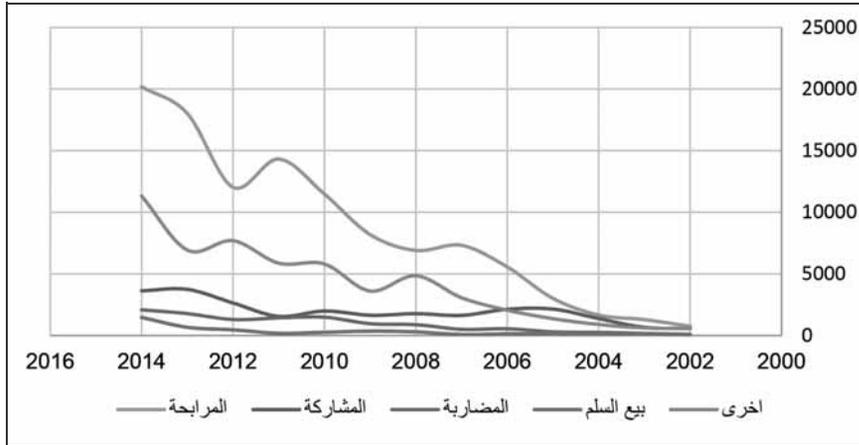
| السنوات | المراوحة | المشاركة | المضاربة | بيع السلم | أخرى | إجمالي الإئتمان |
|---------|----------|----------|----------|-----------|--------|-----------------|
| 2002 | 743 | 577 | 96 | 68 | 584 | 2067 |
| 2003 | 1285 | 654 | 161 | 135 | 610 | 2819 |
| 2004 | 1653 | 1372 | 246 | 126 | 892 | 4290 |
| 2005 | 3010 | 2143 | 292 | 145 | 1363 | 6935 |
| 2006 | 5559 | 2122 | 546 | 133 | 2054 | 10415 |
| 2007 | 7315.1 | 1631.4 | 497.6 | 81.7 | 3061.5 | 12587.3 |
| 2008 | 6899.7 | 1769.3 | 876.4 | 290.6 | 4845.2 | 14681.2 |
| 2009 | 8186.3 | 1641.4 | 956 | 349.6 | 3604.3 | 14737.6 |

| السنوات | المربحة | المشاركة | المضاربة | بيع السلم | أخرى | إجمالي الائتمان |
|---------|---------|----------|----------|-----------|---------|-----------------|
| 2010 | 11474.1 | 1981.9 | 1480 | 257.6 | 5799.2 | 20992.8 |
| 2011 | 14312.9 | 1548.5 | 1424.7 | 174.8 | 5868.3 | 23329.2 |
| 2012 | 12021.9 | 2636.9 | 1296.3 | 459.8 | 7688 | 24102.8 |
| 2013 | 18012.7 | 3740.7 | 1772.9 | 665.3 | 6930.9 | 33822.5 |
| 2014 | 20180.4 | 3625.3 | 2086.4 | 1464.6 | 11322.2 | 38678.6 |

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

شكل (2)

صيغ التمويل في المصارف السودانية



المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

من خلال الجدول رقم (3)، يلاحظ أنَّ صيغة المربحة تحتلُّ الأهمية النسبية الكبرى في المصارف السودانية، فقد بلغت نسبتها (58%) الى إجمالي الإئتمان في عام 2007، وبلغت 50% في عام 2014، والحقيقة أنَّ هذه الصيغة في التمويل هي الأقرب الى صيغ التمويل في المصارف التقليدية، وهي أقل صيغ التمويل خطورة في المصارف الإسلامية، كذلك ان مساهمتها في القطاع الحقيقي أقل من بقية الصيغ، فهي بيع سلعة ما الى العميل يضاف إليها مبلغ الربح، وبالتالي فإنَّ إعتقاد المصارف السودانية على هذه الصيغة مؤثر إلى أنَّها تبحث عن الربح السريع المضمون، والصيغ الأخرى أيضاً لها نصيب في الإئتمان الممنوح، لكنَّ ليس بقدر صيغة المربحة، وهناك عدة أسباب

فالإقتصاد السوداني عانى من عدة مشاكل، منها تدهور قيمة العملة المحلية، إذ إنخفض سعر الجنيه أمام الدولار من (2881) جنيهاً للدولار الواحد عام 2010، الى (5700) جنيه للدولار الواحد عام 2014، الأمر الذي أدى الى إختلال أسعار الصرف، وذلك بسبب المشاكل التي أصابت الإقتصاد مثل تأثير الأزمة العالمية 2008، وإنفصال جنوبي السودان 2011، إذ ان تدهور قيمة العملة يؤدي الى إختلال هيكل كبير في الجهاز الإنتاجي، وعدم إستقرار في الإقتصاد، بسبب إرتفاع أسعار السلع المستوردة اللازمة للإنتاج، وبالتالي فإن المصارف تخشى القيام بالدخول شريكاً في المشاريع ذات الخطورة العالية، عن طريق صيغ المشاركة او المضاربة او غيرها، لذلك تقوم بمنح التمويل عن طريق المرابحة التي تعني شراء سلعة مع إضافة مبلغ الربح عليها، وبالتالي فإنها تكون أكثر ضماناً من الصيغ الأخرى⁽⁷⁾، إضافة الى النزاعات الداخلية في السودان التي أدت الى خلخلة الإقتصاد وعدم القدرة على القيام بالمشاريع ذات الخطورة العالية، إضافة الى النزاعات فهناك قرار البنك المركزي بإلزام فروع المصارف بتوظيف 50% من حجم الودائع لديها في المنطقة التي يمارس فيها فرع المصرف نشاطاته⁽⁸⁾، مما جعل الدخل في هذه القطاعات محفوفاً بالمخاطر، خاصة بعد عام 2010 فكان هناك توجه نحو قطاعات الزراعة والصناعة بسبب خروج البترول من الصادرات، بسبب إنفصال جنوبي السودان، فالبنك المركزي قام توجيه الإئتمان نحو الزراعة والصناعة من خلال البرنامج الإقتصادي الثلاثي، وبرنامج التمويل الأصغر الذي سوف يتم ذكرهما لاحقاً، هذه القطاعات تمتاز بالخطورة العالية، خاصة مع وجود الإختلال في الإقتصاد السوداني بسبب تدمير البنى التحتية جراء الحروب الداخلية، وبالتالي فإن المصارف دخلت الى هذه القطاعات عن طريق صيغة المرابحة بسبب المخاطر العالية لهذه القطاعات خاصة مع وجود المشاكل التي أصابت الإقتصاد، هذه الأمور ساعدت على ان تبحث المصارف عن الربح السريع والمضمون من خلال صيغة المرابحة.

2 - التوزيع القطاعي للإئتمان الممنوح من المصارف السودانية:

من أجل تحليل نشاط المصارف السودانية، فلا بدّ من تحديد توجه الإئتمان الذي تمنحه المصارف داخل القطاع الحقيقي، من أجل معرفة مدى مساهمتها في القطاع الحقيقي، والجدول (4) يوضّح التوزيع القطاعي للإئتمان الممنوح:

(7) البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

(8) صابر محمد حسن، 2004، تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي، ودوره في تمويل التنمية، البنك المركزي السوداني، الإدارة العامة للبحوث والإحصاء، العدد 3، ص53

جدول (4)

التوزيع القطاعي للإئتمان الممنوح من المصارف السودانية

للمدة 2002 - 2014

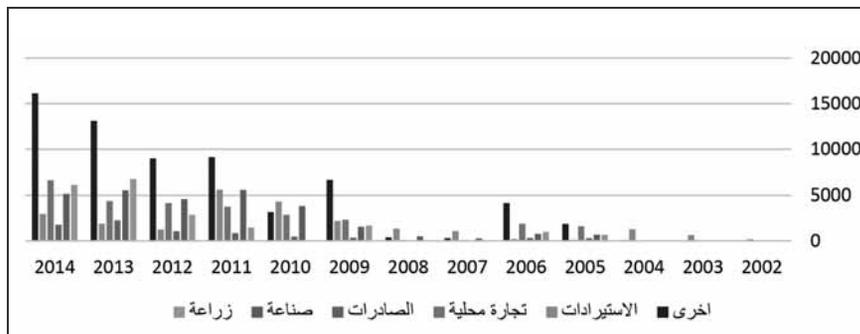
(مليون جنيه)

| السنة | زراعة | صناعة | الصادرات | تجارة محلية | الاستيرادات | اخرى |
|-------|--------|--------|----------|-------------|-------------|---------|
| 2002 | 8 | 45 | 12 | 32 | 190 | 43 |
| 2003 | 4 | 50 | 1 | 21 | 643 | 68 |
| 2004 | 13 | 72 | *** | 42 | 1280 | 96 |
| 2005 | 672 | 696 | 301 | 1611 | 126 | 1869 |
| 2006 | 993 | 776 | 338 | 1888 | 210 | 4168 |
| 2007 | | 281.7 | 10 | 78.1 | 1071.4 | 307.2 |
| 2008 | 26 | 505.9 | 4.2 | 89.3 | 1360.5 | 393.4 |
| 2009 | 1686.1 | 1556.5 | 370 | 2320.9 | 2191.8 | 6622.3 |
| 2010 | 1599.8 | 3827 | 479.2 | 2872.8 | 4317.4 | 3172.6 |
| 2011 | 1483.9 | 5531 | 865 | 3763.2 | 5562.9 | 9123.2 |
| 2012 | 2873.3 | 4577.5 | 1065.6 | 4168.4 | 1259.9 | 8996.9 |
| 2013 | 6721 | 5486.7 | 2259.2 | 4368.8 | 1886 | 13100.8 |
| 2014 | 6062.1 | 5155.8 | 1771.5 | 6588.3 | 2968.2 | 16132.7 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

شكل (3)

التوزيع القطاعي للإئتمان الممنوح من المصارف السودانية



المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على: البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

من خلال الجدول رقم (4) يلاحظ أن حقلاً آخر يحتلّ مركز الريادة في التمويل، وهو يضم قطاعات العقارات والتشييد والطاقة والتعدين والنقل والتخزين وغيرها، ولكن كان قطاع الإستيرادات هو الذي يحتلّ مركز الريادة في التمويل قبل عام 2009 ويأتي بعده قطاع التجارة المحلية، والحقيقة ان سيطرة هذين القطاعين في التمويل كان بسبب توجه الإقتصاد نحو الإستيراد إذ كان يعتمد بشكل كبير على الإستيراد من الخارج، ولكن بعد عام 2009 وبسبب تأثير الأزمة العالمية 2008 على الإقتصاد السوداني ثم إنفصال جنوب السودان عام 2011 الذي تسبب بخروج البترول من قائمة الصادرات بالنسبة الى الإقتصاد السوداني، وإنخفاض سعر الصرف للعملة المحلية، وإرتفاع أسعار الصادرات، والعجز الذي أصاب الموازنة العامة، إذ بلغ (9426-) مليون جنيه عام 2011، دفع بالبنك المركزي السوداني الى إتخاذ عدة إجراءات لتوجيه الإئتمان نحو القطاعات الإنتاجية والزراعية، بإستخدام أدواته المباشرة وغير المباشرة، من هذه الإجراءات تمويل البرنامج الإقتصادي الثلاثي (هو برنامج يهدف الى تمويل 8 سلع، منها 4 سلع للإحلال محل الواردات هي القمح والسكر والحبوب الزيتية والأدوية، و4 سلع للتصدير، هي القطن والصمغ والثروة الحيوانية والمعادن) هذا البرنامج وجّه الكثير من الإئتمان نحو قطاع الزراعة، إذ يلاحظ إرتفاع معدل الإئتمان الموجه نحو القطاع الزراعي من 5,2% عام 2008 الى 15,6% عام 2014 من إجمالي الإئتمان. كذلك من ضمن الإجراءات المتخذة هو دعم برنامج التمويل الاصغر⁽⁹⁾. (هو قيام البنك المركزي بإلزام المصارف الخاصة بتوجيه 12% من المحفظة التمويلية لديها، لتمويل المشاريع الصغيرة)، هذا الأمر ساعد كثيراً على تخفيض حدة الإستيرادات، إذ إنخفض التمويل الموجه نحو الإستيراد من 57% عام 2008 الى 7,6% عام 2014 من إجمالي الإئتمان، كذلك ساعد في توجيه الإئتمان نحو القطاعات الأخرى، فمثلاً حقل آخر الذي يضم قطاعات التشييد والطاقة والتعدين، وغيرها إرتفع من 16,5% عام 2008 الى 42% عام 2014 من إجمالي الإئتمان، كذلك إرتفع التمويل الموجه نحو قطاعات الصادرات من 0,1% عام 2008 الى 7% عام 2013، هذا يشير الى ان المصارف السودانية تسير مع الإتجاه الذي يحدده الإقتصاد السوداني ككل، وبالتالي فإنه بعد عام 2010 بدأت مساهمة المصارف السودانية في القطاعات الإنتاجية تكون أكبر، من خلال تمويل قطاع الزراعة والمشاريع الصغيرة وغيرها.

(9) البنك المركزي السوداني،
المديرية العامة للإحصاء والابحاث،
التقرير السنوي، 2012

رابعاً : دور المصارف السودانية في زيادة العمق المالي :

بعد أن تمّ تحليل حجم الودائع لدى المصارف السودانية، وتحليل حجم الإئتمان لديها، عن طريق تحليل صيغ التمويل وتوجهه داخل القطاع الحقيقي، هنا سوف تتم معرفة دور المصارف السودانية في زيادة العمق المالي، عن طريق المؤشرات التي تتلاءم والإقتصاد السوداني، وكما يأتي :

1 - نسبة إجمالي الودائع إلى GDP :

في البلدان النامية، هناك نسبة كبيرة من العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، وأساس أن إرتفاع نسبة النقود بمعناه الواسع الى الدخل يعني زيادة إستخدام العملة بدلاً من زيادة حجم الودائع المصرفية، لهذا السبب يجب إستبعاد العملة في التداول للحصول على مقياس أكثر تمثيلاً للعمق المالي ويكون أكثر توضيحاً للخدمات والأنشطة المالية وأحد هذه المقاييس هو إجمالي الودائع الى الناتج المحلي الاجمالي GDP، ويركز إستبعاد العملة في التداول على عدّ الودائع المصرفية هي المصدر الرئيس لتمويل الإستثمار، وأي إرتفاع في هذه النسبة للودائع من المدخرات المالية مقابل الناتج المحلي الإجمالي يجوز تفسيرها على أنّها تحسن في الودائع المصرفية وغيرها من الأصول المالية خارج نطاق القطاع المصرفي⁽¹⁰⁾. وبما ان السودان من الدول النامية، وان نسبة كبيرة من عملتها لدى الجمهور، فإنّ هذا المؤشر يعدّ ملائماً للإقتصاد السوداني.

Nicholas M. Odhiambo, (10)
2006, Financial Liberalization
and Savings in South Africa,
University of South Africa,
Pretoria, p83

جدول (5)

إجمالي الودائع لدى المصارف السودانية والناتج المحلي الإجمالي

بالأسعار الجارية للمدة 2002-2014

(مليون جنيه، نسبة مئوية)

| السنوات | إجمالي الودائع لدى المصارف السودانية (1) | الناتج المحلي الإجمالي (2) | نسبة 1/2 % |
|---------|--|----------------------------|------------|
| 2002 | 2161 | 47756.1 | 4.5 |
| 2003 | 2845 | 55733.7 | 5.1 |
| 2004 | 3920 | 68721.3 | 5.7 |
| 2005 | 7331 | 85707.1 | 8.5 |

| السنوات | إجمالي الودائع لدى المصارف السودانية (1) | الناتج المحلي الإجمالي (2) | نسبة 1/2 % |
|---------|--|----------------------------|------------|
| 2006 | 9918.7 | 98718.1 | 10 |
| 2007 | 11341.1 | 114017.5 | 9.9 |
| 2008 | 13466.3 | 127746.9 | 10.5 |
| 2009 | 17296.8 | 148137.1 | 13 |
| 2010 | 20785.2 | 164978.7 | 12.5 |
| 2011 | 22726.4 | 186689.9 | 12.1 |
| 2012 | 28202.9 | 243412.8 | 11.5 |
| 2013 | 32143.3 | 294630.2 | 10.9 |
| 2014 | 39898.9 | 342803.3 | 11.6 |

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

الجدول رقم (5) يكشف دور المصارف السودانية في زيادة العمق المالي عن طريق قياس إجمالي الودائع لديها الى الناتج المحلي، وهنا يمكن التمييز بين مرحلتين، الأولى من (2002-2009)، حيث

الإصلاحات ساعدت على تحسين عمل الجهاز المصرفي وزيادة الثقة فيه، مما أدى الى زيادة حجم الودائع لديه.

يلاحظ الإرتفاع التدريجي بحجم الودائع الى GDP، إذ وصلت النسبة من (4,5%) عام 2002 الى (13%) عام 2009، والسبب بذلك مجموعة الإصلاحات التي إتخذها البنك المركزي السوداني في منتصف التسعينات منها قانون

تنظيم العمل المصرفي، كذلك إصدار لوائح لتوجيه عمل المصارف مع البنك المركزي لضمان تماشيها والسياسة العامة للدولة، كما تم إنشاء صندوق ضمان الودائع المصرفي، وإنشاء سوق الخرطوم للأوراق المالية وغيرها من الإصلاحات⁽¹¹⁾، هذه الإصلاحات ساعدت على تحسين عمل الجهاز المصرفي وزيادة الثقة فيه، مما أدى الى زيادة حجم الودائع لديه، فقد إرتفعت نسبة إجمالي الودائع (القصيرة والطويلة الأجل) الى M2، مع وجود الإستقرار النسبي للإقتصاد السوداني بشكل عام، والجدول رقم (6) يوضح مكونات عرض النقد بالمعنى الواسع M2 في الإقتصاد السوداني:

(11) صابر محمد حسن، مصدر سابق، ص24.

جدول (6)

مكونات عرض النقد في الإقتصاد السوداني للمدة (2002-2014)

(مليون جنيه، نسبة مئوية)

| السنوات | العملة لدى الجمهور | الودائع قصيرة الاجل | الودائع طويلة الاجل | إجمالي الودائع | نسبة 1/m2 | نسبة 2/m2 | نسبة 3/m2 | نسبة 4/m2 |
|---------|--------------------|---------------------|---------------------|----------------|-----------|-----------|-----------|-----------|
| | 1 | 2 | 3 | 4 | % | % | % | % |
| 2002 | 1938 | 1586 | 2110 | 3696 | 34,3 | 28,3 | 37,4 | 65,7 |
| 2003 | 2402 | 2182 | 2756 | 4938 | 32,7 | 29,8 | 37,5 | 67,3 |
| 2004 | 3048 | 2994 | 3560 | 6554 | 31,7 | 31,3 | 37 | 68,3 |
| 2005 | 3740 | 4447 | 5843 | 10290 | 26,7 | 31,6 | 41,6 | 73,3 |
| 2006 | 5355 | 5168 | 7347 | 12515 | 30 | 28,9 | 41,1 | 70,0 |
| 2007 | 5639 | 5734 | 8430 | 14164 | 28,6 | 29,1 | 42,3 | 71,4 |
| 2008 | 6774 | 6862 | 9295 | 16157 | 29,5 | 30 | 40,5 | 70,5 |
| 2009 | 8066 | 8040 | 12208 | 20248 | 28,5 | 28,2 | 43,1 | 71,5 |
| 2010 | 10068 | 9840 | 15589 | 25429 | 28,4 | 27,7 | 43,9 | 71,6 |
| 2011 | 12850 | 11999 | 17003 | 29002 | 30,7 | 28,7 | 40,6 | 69,3 |
| 2012 | 16751 | 14241 | 27669 | 41910 | 28,5 | 24,3 | 47,2 | 71,5 |
| 2013 | 19187 | 16486 | 30780 | 47266 | 28,9 | 24,8 | 46,3 | 71,1 |
| 2014 | 23343 | 19743 | 34652 | 54395 | 30,0 | 25,4 | 44,6 | 70,0 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على

البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

من خلال الجدول رقم (6) يلاحظ أن نسبة إجمالي الودائع (قصيرة وطويلة الأجل) الى مكونات عرض النقد كانت تشكل نسبة بين (65%-71%) الأمر الذي يدل على ثقة الأفراد وإقبالهم على المصارف.

اما المدة الثانية فهي (2010-2014) إذ يلاحظ من الجدول رقم (5) إنخفاض نسبة الودائع الى GDP من (13%) 2009 الى (11%) عام 2014، رغم وجود في هذه المرحلة الإرتفاع في حجم GDP، هذا الإرتفاع في GDP يرجع الى زيادة مساهمة القطاع الصناعي في GDP، والذي يضم (الصناعات التحويلية والتعدين والكهرباء والماء)، إذ إرتفعت نسبة مساهمته

من (37100) مليون جنيه التي كانت تشكل نسبة من 18,2% GDP عام 2009، الى (70303) مليون جنيه والذي يشكل نسبته من 24% GDP عام 2014⁽¹²⁾، وذلك بسبب توجه البنك المركزي نحو دعم القطاع الصناعي من خلال برنامج دعم التمويل الأصغر، لكن نسبة الودائع الى GDP إنخفضت، هذا الإنخفاض يرجع الى عدة أسباب منها الصراعات الداخلية وإنفصال جنوبي السودان، هذه الأزمات أثرت في عدة جوانب، منها إرتفاع معدلات التضخم بمعدل سنوي (11,5%) ليبلغ معدل التضخم السنوي عام 2014 (37,5%)، ان هذا المعدل العالي للتضخم يؤثر في حجم الودائع، من خلال التأثير في العائد الحقيقي عليها (العائد الحقيقي = العائد الاسمي - معدل التضخم)، فمثلاً بنك فيصل السوداني وهو من أقدم المصارف السودانية يعطي على الودائع الطويلة الأجل نسب الأرباح الآتية مع مقارنتها بمعدلات التضخم:

(12) البنك المركزي السوداني
المديرية العامة للإحصاء
والأبحاث، التقرير السنوي سنوات
مختلفة.

جدول (7)

معدل العائد الاسمي والحقيقي في بنك فيصل السوداني (2010-2014)

| 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | السنوات |
|-------|-------|-------|------|------|-----------------------------------|
| 12 | 12 | 11,5 | 10 | 10 | نسبة الأرباح الموزعة على الودائع% |
| 36,9 | 37,1 | 35,1 | 18,1 | 13 | معدل التضخم% |
| -24,9 | -25,1 | -23,6 | -8,1 | -3 | العائد الحقيقي |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- 1- إتحاد المصارف العربية، بيانات بنك فيصل السوداني
- 2- البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

يلاحظ من الجدول رقم (7) كيف أن العائد الحقيقي على الأرباح سالب بسبب تأثير معدلات التضخم فيه، فقد إنخفض بشكل كبير من (-3) 2010 الى (-24) 2014، هذا الأمر يدفع الأفراد للبحث عن فرصة ربح خارج الجهاز المصرفي، إضافة الى الإكتناز السلبي لدى الأفراد، إذ بلغت العملة لدى الجمهور عام 2014 (52%) من عرض النقد بالمعنى الضيق M1، إضافة الى إرتفاع الميل الحدي للإستهلاك، إذ بلغت إستيرادات المواد

الغذائية، (49%) عام 2012 و(53%) عام 2013، و(52%) عام 2014 من مجموع الإستيرادات، مع إنخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، إذ كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (4200) دولار عام 2007، لينخفض الى (2673) دولاراً عام 2014، وبلغت نسبة الفقر (46%) من إجمالي عدد السكان وفقاً للمسح القاعدي الذي قامت به الحكومة 2009 والمعتمد الى 2014، مما جعل توجه الأفراد الى الإستهلاك بدلاً من إيداع أموالهم لدى المصارف⁽¹³⁾. بالإضافة الى ذلك، فهناك عدة صعوبات، منها إنخفاض الكثافة المصرفية، إذ بلغت عام 2014 عدد فروع المصارف في جميع أنحاء السودان (650) فرعاً فيما بلغ عدد السكان 38,5 مليون نسمة⁽¹⁴⁾، بمعنى فرع واحد لكل 59 ألف نسمة، هذا يدل على ان حجم المصارف لا يتوافق وحجم السكان، وبالتالي فإن هناك صغراً في حجم المصارف، مما يؤدي الى ضعف كفاءتها في جذب الودائع، إضافة الى مجموعة من المشاكل الأخرى منها، ضعف كفاءة النظم المحاسبية ونظم الرقابة المالية والإدارية، أيضاً ضعف العائد على الودائع مقارنة بالفرص الإستثمارية الأخرى⁽¹⁵⁾، كل هذه الأمور تجعل هناك ضعفاً في جذب الودائع من المصارف في السودان.

(13) البنك المركزي السوداني المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

(14) البنك المركزي السوداني المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي سنوات مختلفة

(15) صابر محمد حسن، مصدر سابق، ص15

2 - نسبة أشباه النقود إلى GDP:

إن المؤشر الثاني يعطي صورة أكثر وضوحاً للعمق المالي من المؤشر الأول، لأنه يعكس قدرة المصارف على جذب المدخرات طويلة الأجل (الودائع الإدخارية والودائع الإستثمارية) والتي تعدّ مهمة جداً للمصارف للقيام بمنح القروض لمدد زمنية أطول والتي بدورها تعدّ مهمة جداً لتمويل الإستثمارات الإنتاجية طويلة الأمد في الإقتصاد، وهو يعدّ ملائماً للبلدان النامية، بينما المؤشر الأول يقيس إجمالي الودائع التي تكون ضمنها الودائع القصيرة الأجل، والتي لا يمكن إستخدامها في منح القروض طويلة الأجل⁽¹⁶⁾، لذلك هذا المؤشر يعدّ ملائماً لحالة السودان بعده بلداً نامياً، والجدول رقم (8) يوضح هذا المؤشر:

(16) عمار حمد خلف، قياس تأثير تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 17، العدد 2011، 64، ص183-184

ان الجدول رقم (8) يعكس دور المصارف في جذب الودائع طويلة الأجل، التي هي الأساس في تمويل الإستثمارات الإنتاجية، وبالتالي يعكس هذا المؤشر قدرة المصارف السودانية على منح الإئتمان طويل الأجل، والحقيقة

جدول (8)

النتاج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والودائع طويلة الأجل
للمدة 2002-2014

(مليون جنيه، نسبة مئوية)

| السنة | الودائع طويلة الأجل (1) | النتاج المحلي الإجمالي (2) | نسبة 1/2 % |
|-------|----------------------------|-------------------------------|---------------|
| 2002 | 650 | 47756.1 | 1.3 |
| 2003 | 892 | 55733.7 | 1.6 |
| 2004 | 1074 | 68721.3 | 1.5 |
| 2005 | 3184 | 85707.1 | 3.7 |
| 2006 | 5011 | 98718.1 | 5 |
| 2007 | 5732.8 | 114017.5 | 5 |
| 2008 | 6675.4 | 127746.9 | 5.2 |
| 2009 | 9162.1 | 148137.1 | 6.1 |
| 2010 | 10891.5 | 164978.7 | 6 |
| 2011 | 11278.5 | 186689.9 | 6 |
| 2012 | 14250.8 | 243412.8 | 5.8 |
| 2013 | 16071.7 | 294630.2 | 5.4 |
| 2014 | 20372.6 | 342803.3 | 5.9 |

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على:

البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

أن تفسير هذا المؤشر لا يختلف عن تفسير المؤشر الخاص بإجمالي الودائع، حيث يمكن التمييز بين مرحلتين، الأولى من (2002-2009)، حيث يلاحظ الإرتفاع التدريجي بحجم الودائع الى GDP، حيث وصلت النسبة من (1,3%) عام 2002 الى (6,1%) عام 2009، والسبب بذلك مجموعة الإصلاحات التي إتخذها البنك المركزي السوداني في منتصف التسعينات، التي دُكرت في المؤشر السابق، كذلك في هذه المرحلة كان هناك إقبال على المصارف من الجمهور، إذ كان هناك إرتفاع في نسبة الودائع الطويلة الأجل إلى (أشبه النقود) الى مكونات عرض النقد m2 والجدول رقم (9) يوضح نسبة أشباه النقود إلى مكونات عرض النقد:

جدول (9)

نسبة اشباه النقود إلى مكونات عرض النقد للمدة (2002-2014)
(مليون جنيه)

| السنوات | أشباه النقود | نسبة أ النقود الى m2 % |
|---------|--------------|---------------------------|
| 2002 | 2110 | 37,4 |
| 2003 | 2756 | 37,5 |
| 2004 | 3560 | 37 |
| 2005 | 5843 | 41,6 |
| 2006 | 7347 | 41,1 |
| 2007 | 8430 | 42,3 |
| 2008 | 9295 | 40,5 |
| 2009 | 12208 | 43,1 |
| 2010 | 15589 | 43,9 |
| 2011 | 17003 | 40,6 |
| 2012 | 27669 | 47,2 |
| 2013 | 30780 | 46,3 |
| 2014 | 34652 | 44,6 |

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على:

البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

يلاحظ من الجدول رقم (9) أنَّ نسبة أشباه النقود الى مكونات عرض النقد M2 كانت طوال المدة بين (37%-46%) هذا يدلّ على الثقة العالية لدى الأفراد في الجهاز المصرفي.

أمّا المدة الثانية فهي (2010-2014) إذ يلاحظ الإنخفاض بنسبة الودائع الى الـ GDP من (6,1%) 2009 الى (5,9%) عام 2014، هذا الإنخفاض يرجع الى عدة أسباب منها الصراعات الداخلية وإنفصال جنوبي السودان وغيرها، و التي ايضاً ذكر تأثيرها في المؤشر السابق.

3 - نسبة الإئتمان الى القطاع الخاص الى GDP:

ان هذا المؤشر يتضمن نسبة الإئتمان الذي تقدّمه المصارف التجارية الى القطاع الخاص مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة الى ذلك

يتمتع الائتمان الخاص بميزة، إذ إنه يمثل بدقة الكمية الفعلية للأموال الموجهة الى القطاع الخاص، وبالتالي فإن نسبة الائتمان الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي، مرتبطة مباشرة بالإستثمار والنمو، وإن زيادة نسبة الائتمان بالنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي كعلامة على مزيد من الخدمات المالية مقدمة للإقتصاد ومن ثم تحسن الوساطة المالية، والميزة الرئيسة لهذا المؤشر أنه يعزل الائتمان المقدم من الوسطاء الماليين الى القطاع الخاص، إذ لا يشمل الائتمان المقدم من البنك المركزي او الائتمان المقدم من المصارف الى القطاع العام⁽¹⁷⁾. وبالتالي إمكانية إستخدامه في قياس دور المصارف في زيادة العمق المالي، وكما موضّح في الجدول رقم (10).

Mohsin S. Khan, Abdelhak (17)
S. Senhadji, and Bruce D.Smith,
2001, Inflation and Financial
Depth, International Monetary
Fund, No 44, P10

جدول (10)

الائتمان الممنوح من المصارف السودانية الى القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة 2014-2002 (مليون جنيه، نسبة مئوية)

| السنوات | إجمالي الائتمان إلى القطاع الخاص (1) | الناتج المحلي الإجمالي (2) | نسبة 1/2 % |
|---------|--|----------------------------------|---------------|
| 2002 | 2067 | 47756.1 | 4.3 |
| 2003 | 2819 | 55733.7 | 5 |
| 2004 | 4290 | 68721.3 | 6.2 |
| 2005 | 6935 | 85707.1 | 8 |
| 2006 | 10415 | 98718.1 | 10.5 |
| 2007 | 12587.3 | 114017.5 | 11 |
| 2008 | 14681.2 | 127746.9 | 11.4 |
| 2009 | 14737.6 | 148137.1 | 9.9 |
| 2010 | 20992.8 | 164978.7 | 12.7 |
| 2011 | 23329.2 | 186689.9 | 12.4 |
| 2012 | 24102.8 | 243412.8 | 9.9 |
| 2013 | 33822.5 | 294630.2 | 11.4 |
| 2014 | 38678.6 | 342803.3 | 11.2 |

المصدر: إعداد الباحثين بالإعتماد على:

البنك المركزي السوداني، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

يوضح الجدول رقم (10) دور المصارف السودانية في منح الائتمان، ويمكن تقسيم هذا الدور الى مرحلتين، المرحلة الأولى (2002-2008) إذ في هذه المرحلة يلاحظ إرتفاع نسبة الائتمان الممنوح نسبة الى GDP من (3,4%) عام 2002 الى (11,4%) عام 2008 بإرتفاع تدريجي مستمر، والحقيقة أنّ سبب هذا الإرتفاع هو مجموعة الإصلاحات التي أطلقها البنك المركزي السوداني في منتصف التسعينات، وحزمة القوانين منها القانون الخاص بتمكين المصارف بالتصرف بالمرهونات من أجل إستعادة أموالها، وزيادة رؤوس أموال المصارف عن طريق دمجها، وغيرها من القوانين التي تساعد المصارف في ممارسة نشاطاتها والقيام بمنح الائتمان، وبالتالي نتج عنه هذا الإرتفاع، أمّا المرحلة الثانية فهي ما بعد 2008، إذ في هذه المرحلة مرّ الإقتصاد السوداني بعدة مشاكل، أثرت في نسبة الائتمان الممنوح الى GDP من المصارف السودانية، إذ يلاحظ أنّه كان (11,4%) عام 2008، ليصل الى (11,2%) عام 2014، من هذه المشاكل هو تأثير الصراعات الداخلية في السودان، إضافة الى إنفصال جنوبي السودان، هذه المشاكل كانت لها عدة آثار سلبية، منها معدلات التضخم المرتفعة، إذ إرتفع معدل التضخم عام 2009 بمعدل 11,2%، بسبب إرتفاع عرض النقد بنسبة 23%، هذا الأمر دفع البنك المركزي الى رفع الإحتياطي القانوني، من 8% الى 11% لنفس العام، الأمر الذي أثر بصورة مباشرة في نسبة الائتمان الممنوح الى GDP فإنخفض من (11,5%) عام 2008 الى 9% عام 2009، وبسبب إنفصال جنوبي السودان حدثت مشاكل، منها العجز في الموازنة العامة الذي إرتفع من (1,7586-) عام 2010، الى (26,94-) عام 2011، مما دفع الحكومة الى الإعتماد على الأوراق الحكومية شهامة وشمم (هي أوراق شبيهة للسندات في الصيرفة التقليدية) لتمويل العجز، فإرتفعت نسبة مشتريات المصارف من هذه الأوراق من (17,65) مليون جنيه عام 2010، الى (1,868) عام 2011 لتمويل العجز، مما جعل الأموال في المصارف تتجه الى تمويل العجز بدلاً من منح الائتمان للقطاع الخاص⁽¹⁸⁾، الأمر الآخر إرتفاع نسبة التضخم في الإقتصاد السوداني عام 2012 ليصل الى (35%) هذا دفع البنك المركزي لرفع نسبة الإحتياطي القانوني من 11% الى 18%، مما أثر بصورة مباشرة على نسبة الائتمان الممنوح الى GDP إذ إنخفض من (12,4%) عام 2011 ليصل الى (9,9%) عام 2012⁽¹⁹⁾، وفي الأعوام اللاحقة (2013 و 2014) كان

(18) البنك المركزي السوداني المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير السنوي، سنوات مختلفة

(19) البنك المركزي السوداني المديرية العامة للإحصاء و الابحاث، التقرير السنوي سنوات مختلفة.

هناك إرتفاع في نسبة الإئتمان الممنوح الى GDP، ليصل الى (1,2%) لكنه لم يصل الى ما قبل عام 2010 إذ كانت نسبة الإئتمان (القطاع المالي) يرتفع بوتيرة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (القطاع الحقيقي) إذ إرتفعت نسبت الإئتمان الى GDP من (4,3) عام 2002 الى (12,7%) عام 2010، بينما بعد عام 2010 كان نمو الناتج المحلي الإجمالي (القطاع الحقيقي) بنسبة أكبر من نمو الإئتمان (القطاع المالي) للأسباب التي ذكرت سابقاً منها زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، كل هذه الأمور أثرت في نسبة الإئتمان الممنوح الى GDP.

الإستنتاجات :

- 1 - تعدد السودان من أوائل الدول التي إتبعت النظام الإسلامي في الصيرفة، وهي الآن تطبق الصيرفة الإسلامية بالكامل.
- 2 - ساهمت المصارف الإسلامية في السودان بزيادة العمق المالي.
- 3 - أثرت الأوضاع السياسية في السودان في عمل المصارف الإسلامية.

التوصيات :

- 1 - زيادة دور القطاع الخاص في الإقتصاد السوداني من أجل زيادة عمل المصارف الإسلامية وزيادة مساهمتها في العمق المالي.
- 2 - تهيئة الأجواء السياسية والإقتصادية المستقرة من أجل زيادة فعالية المصارف الإسلامية السودانية.
- 3 - رفع القيود عن حركة إستثمار الأموال المودعة وتحسين ظروف العمق المالي، مما يساهم في رفع كمية الوثائق فضلاً عن حركة النقود الد

